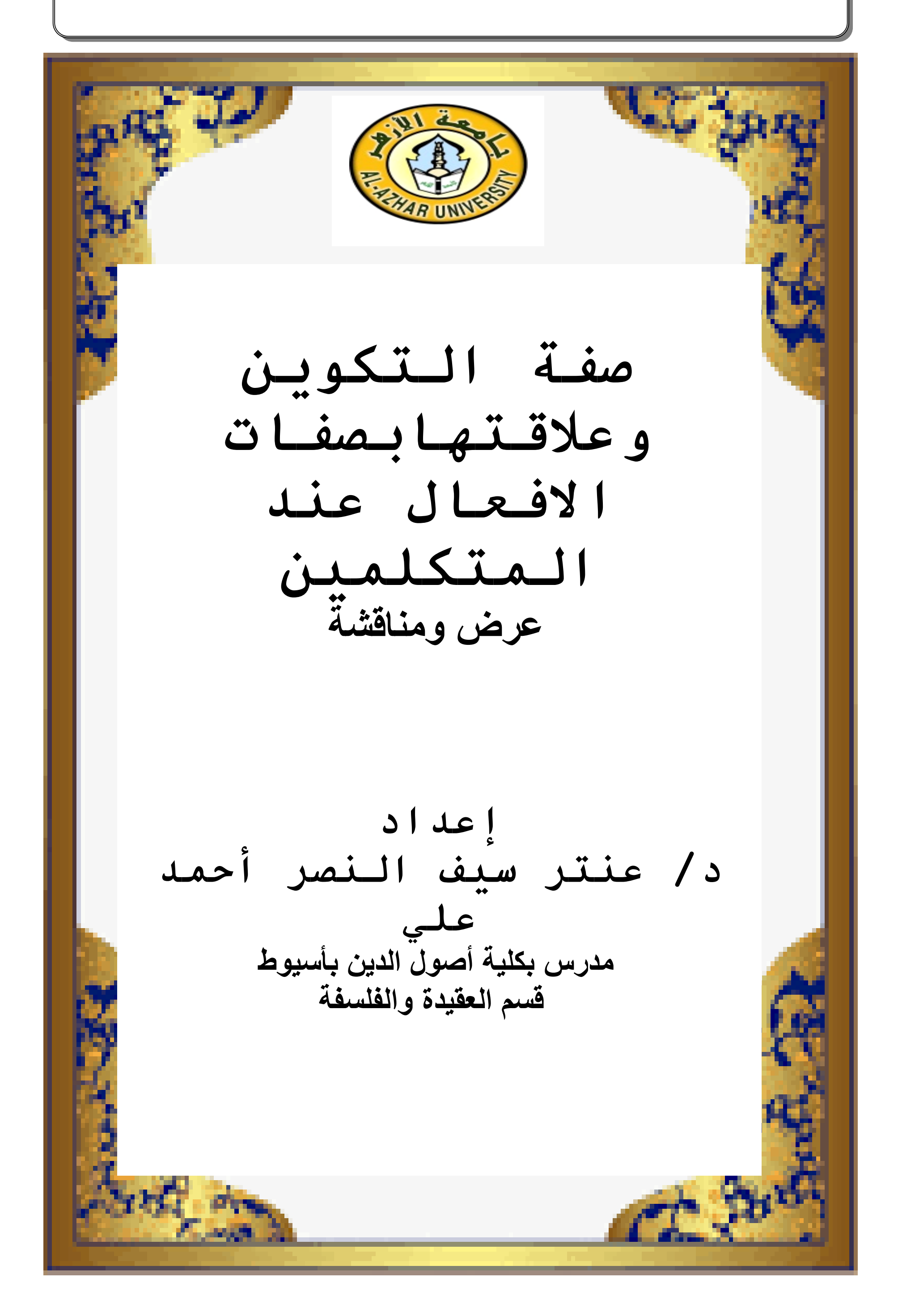


صفة التكوين وعلاقتها بصفات الافعال عند المتكلمين
عرض ومناقشة

إعداد
د/ عنتر سيف النصر أحمد علي
مدرس بكلية أصول الدين بأسيوط
قسم العقيدة والفلسفة

صفة التكوين وعلاقتها بصفات الأفعال عند المتكلمين

عنتر سيف النصر أحمد علي

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر .

البريد الالكتروني: antarali692.el@azhar.edu.eg

الملخص:

بدأ الباحث بحثه بالحديث عن صفة التكوين من حيث ، التعريف بصفة التكوين ، ثم تناول هذه الصفة من حيث علاقتها بصفات الأفعال عن المتكلمين ، مع إظهار جهود العلماء حول هذه الصفة وهل هى صفة مستقلة كما ذهب إلى ذلك جمهور الماتريدية وأوردوا على ذلك أدلة وبراهين حجة لهم على مذهبهم ، أم هي ليست صفة مستقلة بل هى ضمن متعلقات صفة القدرة كما ذهب إلى ذلك السادة الأشاعرة ، وكان لهم أدلتهم وبراهينهم ، ثم نتج عن هذا إبراز العلاقة بين التكوين والمكون هل هما بمعنى واحد أم كل منهما له معنى مستقل عن الأخر ، ولذلك كان من الضروري بيان العلاقة بينهما ، ثم خُتم البحث بإظهار بعض النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال تسطير بحثه .

الكلمات المفتاحية : صفة التكوين – صفات الأفعال – المتكلمين – العلاقة – عرض ومناقشة.

The adjective of composition and its relation to the adjectives of verbs among the speakers

Antar Saif Al-Nasr Ahmed Ali
Department of Creed and Philosophy, Faculty of Fundamentals of Religion and Dawah in Assiut, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
Email: antarali692.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The researcher started his research by talking about the attribute of formation in terms of defining the attribute of formation, then he dealt with this attribute in terms of its relation to the attributes of verbs on the authority of the speakers, while showing the efforts of scholars about this attribute and whether it is an independent attribute as the majority of Maturidis said and they cited evidence and proofs of the argument for them. According to their sect, or is it not an independent attribute, rather it is one of the related attributes of ability, as the Ash'ari masters held that, and they had their evidences and proofs. Then this resulted in highlighting the relationship between the composition and the component, are they one meaning or each of them has a meaning independent of the other, and therefore it was necessary to clarify the relationship between them, then the research was concluded by showing some of the results reached by the researcher by underlining his research.

Keywords: Adjective composition - Adjectives of verbs - Speakers - Relationship - Presentation and discussion.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين هو الأول والأخر والظاهر والباطن وهو على كل شيء قدير لا يعجزه شيء في السماوات والأرض وإذا أراد شيئا يقول له " كن" فيكون . وأًصلى وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد

العلم من أفضل الطاعات التي يتقرب بها الإنسان ، وخاصة إذا كان العلم هذا يتناول الحديث عن رب العزة جلا وعلا ، وهو ما يسمى بعلم التوحيد الذي يستمد موضوعه من الكتاب والسنة فيتناول صفات الله تعالى وأسمائه ....إلخ ومن بين هذه الموضوعات التي دار حولها نقاش بين العلماء صفة التكوين من حيث مرجعها هل ترجع إلى صفات الأفعال أم إلى تعلقات القدرة ؟ وهل هى صفة أزلية أم حادثة ؟ وما وجه العلاقة بين التكوين والمكون ؟ كل هذا دار حوله أخذ ورد ولذلك استخرت الله تعالى لكى أتناول هذا الموضوع في بحث مستقل وجعلته بعنوان " صفة التكوين عند المتكلمين " عرض ومناقشة

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

أما المقدمة وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع ومنهجي في البحث

أسباب اختيار الموضوع :-

أولاً : رغبة في الاطلاع على موقف العلماء ودراستهم لمسائل علم الكلام وخاصة ما يتعلق بصفات الله تعالى ٠

ثانياً : كثرة الخلاف الذي دار حول صفة التكوين بين المتكلمين وخاصة بين أكبر مدرستين للأشاعرة والماتريدية " أهل السنة " فأردت المساهمة في إظهار هذا الخلاف وتوضيحه وبيان أنه من المسائل الفرعية التي

لا تمس جوهر العقيدة ٠

ثالثاً : إظهار عظمة علماء الأمة من الأشاعرة والماتريدية في عرضهم لمسائل العقيدة وخاصة الفروع المتعلقة بصفة التكوين ٠

رابعاً : الرغبة في إفراد بحث مستقل يتناول هذه الصفة وما يتعلق بها من مسائل ٠

هذه هي أهم الأسباب التي من أجلها أخذت هذا الموضوع إلى غير ذلك من الأسباب الأخرى ٠

<u>منهجي في البحث :</u>

استخدمت في هذا البحث عدة مناهج وهم

المنهج التحليلي : حيث أقوم باستقاء المعلومات من مصادرها الأصيلة ثم أتناولها بالشرح والتحليل حتى يسهل فهما كل على قدر وسعي وطاقتي .

المنهج الاستنباطي : اعمل العقل في استنباط المعلومات التي تمس صلب الموضوع كتحرير محل النزاع حتى يسهل تحديد المفاهيم وإيراد الأدلة

المنهج النقدي: وهذا المنهج وسيلة لنقد الآراء التي لا ترقى إلى درجة الصحة كغيرها من الآراء التي تثبت قوتها بالأدلة والبراهين الدامغة .

أما المباحث

المبحث الأول : التعريف بصفة التكوين

المبحث الثاني " صفة التكوين وعلاقتها بصفات الأفعال عند المتكلمين

المبحث الثالث: العلاقة بين التكوين والمكون عند المتكلمين

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال عمل البحث وفهرس المحتويات.

المطلب الأول
التعريف بصفة التكوين

من المعلوم قبل النقاش في أي موضوع لابد من الوقوف على بيان معاني المصطلحات الواردة دفعا للخطأ ، والتزاما بالدقة والحيطة إضافة إلى إيضاح مواطن النزاع والوقوف على أسسها ، رغبة في الوصول إلى الصواب وإصابة لكبد الحقيقة ومن منطلق هذا الباب نتعرف على المقصود من صفة التكوين

صفة التكوين : صفة التكوين أو التكوين هو ما يعبر عنه بالفعل والخلق والتخليق والإيجاد والإحداث والاختراع ونحو ذلك.

ويقصد بها : إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود.[1]

اعْلَم بِأَن التكوين والتخليق والإيجاد ولإحداث والإبداع والاختراع عبارَات ترجع إِلَى معنى وَاحِد وَهُوَ إِيجَاد الشَّيْء من الْعَدَم إِلَى الْوُجُود[2]

بمعنى عندما أقول أوجدت هذا الشيء أو أحدثته أي أخرجته إلى الوجود بعد أن كان معدوما وهذا ما يقصد به التكوين .

---

١ - ينظر شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني (صـ ٤٧). ط المكتبة الأزهرية

٢ - كتاب أصول الدين المؤلف: جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي (المتوفى: ٥٩٣هـ) المحقق: الدكتور عمر وفيق الداعوق (١١٢-١١٣) الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ - ١٩٩٨

أما التكوين في الاصطلاح

صفة التكوين: صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى كصفة العلم والقدرة[1]

وكما نلاحظ فيما سبق أن صفة التكوين تحتوي صفات الأفعال ولذلك يعرف البياضي صفات الأفعال بأنها: «منشأ الأفعال، ومبدأ لإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، الراجعة إلى التكوين العام، وما يرجع إليها من أفعاله المتعلقة بأمر الدنيا وأمر الآخرة، وسائر السمعيات» [(٢)].

وهنا يظهر لنا موطن النزاع ونستطيع أن نعرب عنه عن طريق ما حدث بين المتكلمين من خلاف حول هذه الصفة وخاصة عند الماتريدية من جانب وبين مخاليفهم من جانب أخر حول تلك الصفات، وخاصة الأشاعرة وهي من أكبر المسائل الخلافية بينهما، ،حيث ذهب الماتريدية إلى أن صفات الأفعال كالتخليق والترزيق والاحياء والاماتة راجعة إلى صفة قديمة تسمى التكوين، « فالتكوين صفة زادها الماتريدية على الصفات السبع المشهورة مغايرة للإرادة والقدرة، وقالوا: هي صفة قديمة قائمة بذاته – تعالى – بها الإيجاد والإعدام، أما القدرة فهي عندهم: صفة من شأنها صحة التأثير والإيجاد عن الفاعل »[(٣)]. والأشاعرة يرون أن صفات الأفعال– حادثة عندهم – راجعة

---

١ – البيهقي وموقفه من الإلهيات / أصل الكتاب : رسالة دكتوراة من كليه الشريعة والدراسات الاسلامية – جامعة الملك عبد العزيز / المؤلف : أحمد بن عطية بن علي الغامدي (صـــ ٢٢٩). الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة : الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

(٢) إشارات المرام، البياضي ص٢١٢.

(٣) حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح العقائد النسفية ص٣٧٤، ٣٧٥.

إلى صفة القدرة بمعنى أنها تعلقات حادثة لصفة القدرة الأزلية .وهذا سوف نوضحه في المطلب التالي .

المطلب الثاني
صفة التكوين وعلاقتها بصفات الأفعال عند المتكلمين

منشأ الخلاف بين المتكلمين حول صفات الأفعال من حيث حدوثها وقدمها وهل راجعة إلى صفة مستقلة أم إلى تعلق إحدى الصفات وهذا ما سيوضح الآن بفضل الله تعالى وعونه وتوفيقه:-

أولا : الماتريدية وموقفهم من صفات الأفعال

تبين أن الماتريدية يُرجعون صفات الأفعال إلى صفة التكوين الأزلية القديمة ، وهذا خلاف ما ذهب إليه الأشاعرة وموفقهم من الفرق الأخرى لأن هذه الصفات عندهم مرجعها إلى القدرة- نعم محور الخلاف حول مفهوم صفة القدرة ومعناها ، فالماتريدية عندهم القدرة تجعل الشيء مستعدا للوجود وبالتالي يحتاج إلى صفة تجعله موجود بالفعل – أما الأشاعرة فالقدرة عندهم إذا تعلقت بالشيء أوجدته فلا داع لصفة أخرى - ولهذا اتجه الماتريدية إلى صفة القدرة فيقولون:-

(صفة من شأنها صحة التأثير والإيجاد عن الفاعل، والتكوين صفة من شأنها الإيجاد بالفعل؛ بمعنى أن الممكن الذي تعلقت القدرة به في الأزل وصح صدوره عنه إذا ترجح بتعلق الإرادة أحد جانبيه تعلق التكوين بإيجاده فوجد) (١).

---

(١) حاشية السيالكوتي على الخيالي على شرح العقائد النسفية، عبد الحكيم

فيتضح من هذا أن القدرة عندهم – الماتريدية – لها مهامها حيث «وظيفتها تهيئة الممكن بحيث تجعله قابلاً للوجود والعدم»[1].

أما عن تعلقات صفة القدرة عندهم « فكلها قديمة غير متناهية بالفعل؛ لأن الممكنات التي يصح صدورها من الواجب غير متناهية » [2].

هذا هو موقف جمهور الماتريدية وعلى رأسهم الامام الماتريدي، حيث يرون أن صفات الأفعال راجعة إلى صفة التكوين، ولكان موقفهم هذا أدلة وبراهين حيث قاموا بجهد جهيد لإثبات تلك الصفة، وأنها غير القدرة، وقاموا بالرد على الأشاعرة في عدم إثباتهم لتلك الصفة [3]، فالماتريدي يعتبر نفي صفة التكوين الأزلية بمثابة ذكر مخلوق دون ذكر خالقه بإلزام يقرره هو « فقول من قال: كان الله ولا خلق، ثم كان الخلق بلا تكوين هو غير الخلق، كقول من ذكر بلا غير المضاف إليه العالم » [4]

نستنتج من هذا الإلزام أن من نفى صفة التكوين مثله مثل من ذكر الصنعة بدون الصانع والمخلوق بدون الخالق وهذا لا يتوافق مع صريح النقل والعقل لأن الله تعالى كون العالم في الأزل (لوقته) فتجيء الإرادة فتخصص الوقت

السيالكوتي ص٢٥١.

(١) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، الشيخ البيجوري ص١٣٥.

(٢) حاشية السيالكوتي على الخيالي على شرح العقائد النسفية، عبد الحكيم السيالكوتي ص٢٥٢، وهو ما يعرف بالتعلق الصلوحي القديم عند الأشاعرة لصفة القدرة. انظر: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، ص١٣٥.

(٣) انظر: التأويلات للماتريدي ١ / ٨٦، وإشارات المرام للبياضي ص ٢١٤.

(٤) التوحيد، الماتريدي ص ٤٦.

الذي شائه الله تعالى .
ولذلك يُبين الإمام الغنيمي معبرا عن منهج الماتريدية فقال : (وأعلم أنه قد أشتهر الخلاف في صفات الفعل من الخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحو ذلك المعبر عنها بالتكوين ، فذهب الماتريدية إلى أنها صفات قديمة ، بدليل أن الباري تعالى مكون الأشياء ومنشئُها إجماعا، وكونه تعالى مكون الأشياء بدون صفة التكوين محال ضرورة استحالة وجود الأثر بدون الصفة التي يحصل بها الأثر كالعالم بلا علم ولا بد أن تكون صفة التكوين أزلية لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى)[1]

أدلة الماتريدية على إثبات صفة التكوين وأزليتها

استدل جمهور الماتريدية على إثبات صفة التكوين الأزلية بأدلة كثيرة منها ما يلي:-
أولا :استدل الماتريدية بقوله تعالى (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[2] وقال أيضا (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[3]
يقول الماتريدي: (ثم هذه الآية ترد على من يقول بأن الشيء هو ذلك الشيء نفسه لأنه قال " وَإِذَا قَضَى أَمْرًا" ذكر قضي وذكر " أمرا " وذكر " كن

---

١)- شرح العقيدة الطحاوية المسماه (بيان السنة والجماعة للإمام الجليل أبي جعفر الطحاوي – تأليف العلامة المحقق عبد الغني الغنيمي الحنفي الدمشقي / قدم له الأستاذ العلامة الشيخ محمد صالح الفرفور (صـ ٥٧) طـ دار الفكر – بيروت – لبنان ١٩٩٥م.
٢ – سورة يس الآية رقم (٨٢).
٣ – سورة البقرة الآية رقم (١١٧).

فيكون" ولو كان التكوين والمكون واحدا لم يحتج إلى ذكر " كن" في موضع العبارة عن التكوين قال " كن" تكوينه" فيكون" المكون فيدل على غيره.ثم لا يخلو التكوين : إما أن لم يكن فحدث وإما أن كان في الأزل فإن لم يكن فحدث وإما أن يحدث بنفسه ولو جاز في شيء لجاز في كل شيء وإما بإحداث أخر فيكون إحداثا بإحداث إلى ما لا نهاية له ، وذلك فاسد ثبت أن الإحداث والتكوين ليس بحادث وأن الله تعالى موصوف في الأزل أنه محدث مكون فيكون كل شيء في الوقت الذي أراد كونه فيه . وبالله التوفيق)[1]

وبتعبير أخر يقول الإمام أبو المعين النسفي ثبوت صفة التكوين وأزليتها حيث (لا يخلو إما أن كان أزليا كما قلنا وإما أن كان محدثا ولا وجه لكونه محدثا لأنه ينقسم إلى أقسام ثلاثة ثم ينقسم كل قسم إلى قسمين وكلها ممتنعة.

وفي القول بها ممتنعا إذ لا بد عند القول بحدوثه من إثباته على أحد هذه الأقسام الثلاثة ثم على أحد القسمين فيكون ذلك إثبات على ما قام به دليل على امتناعه وهو باطل)[2]

ثانيا : قول الإمام الطحاوي حيث يقول : (مازال بصفاته قديما قبل خلقه .." وعلق الشارح بقوله " أي أن الله تعالى لم يزل متصفا بصفات الكمال صفات

---

١ – تفسير القرآن العظيم المسمى بتأويلات اهل السنة لأبي منصور الماتريدي / تحقيق فاطمة يوسف الخمني (صـ ٨٦) طـ مؤسسة الرسالة ٢٠٠٤م.

٢ – تبصرة الأدلة في أصول الدين للإمام أبي المعين النسفي الماتريدي (صـ ٤٥٤) تحقي ق : أ.د محمد حامد الأنور مكتبة الكليات الأزهرية ٢٠١١م

الذات وصفات الفعل)[1]

ثالثا : وقال البزدوي " والدليل المعقول في المسألة – مسألة التكوين – وهو أن الأمة أجمعت على أن لله تعالى فعلا، فإنهم أجمعوا على أن الله تعالى هو الذي أوجد العالم وهو الذي يوجد الأعيان ومن أول القرآن إلى أخره دلائل كثيرة تدل على أن لله تعالى فعلا، ولأن القول بكونه فاعلا واجب لأنه من أسباب المدح والتعظيم ونقيضه من أسباب المذلة والهوان وإذا قلنا إنه فاعل ثبت أن له فعلا لما بيناه في إثبات الصفات ولأن الحدوث بلا إحداث مستحيل فيجب القول بأن الله تعالى محدث العالم وأن له الإحداث....)[2]

ومن هنا نخلص إلى أن أدلة أزلية التكوين ترجع إلى الأتي :

١- أنه يمتنع قيام الحوادث بذاته تعالى .

٢- أنه وصف نفسه تعالى في الأزل بأنه خالق فلو لم يكن في الأزل خالقا ، لزم الكذب .

٣- أنه لو كان حادثا فإما بتكوين أخر فيلزم التسلسل وهو محال ويلزم منه استحالة تكون العالم وهذا باطل لأن العالم مشاهد بالفعل.وإما بدونه أي بدون تكوين فيستغني الحادث عن المحدث والأحداث وفيه تعطيل الصانع .

٤- أنه لو حدث لحدث إما في ذاته فيصير محلا للحوادث أو في غيره

---

١ –شرح العقيدة الطحاوية في العقيدة السلفية تأليف قاضي القضاة العلامة صدر الدين ابن أبي العز الحنفي / تحقيق أحمد محمد شام (صـ ٦٢) ط مكتبة الرياض الحديثة – بالرياض بدون

٢ – أصول الدين للبزدوي (صـ٧٢).

من أن تكوين كل جسم قائم به فيكون كل جسم خالقا ، أو مكونا لنفسه ولا خفاء في استحالته.

هذه هي خلاصة أدلة الماتريدية على أزلية التكوين وهي صفة مستقلة قائمة بذاته تعالى كالعلم والقدرة [1]

اعتراض ورده

وردت اعتراضات كثيرة على كون صفة التكوين أزلية فمنها " أن القول بقدم التكوين ممكن وليس بممتنع بل هو ممتنع لما مر أنه قول مستحدث لا قائل به من السلف .

ولأن الخلق لو كان صفة له أزلية لصح أن يقال خلق في الأزل كما يصح أن يقال علم وقدر ولأنه لو كان في الأزل موجودا لكان العالم مكونا مخلوقا لأن سبيل الخلق أن يتعلق بالمخلوق وسبيل التكوين أن يتعلق بالمكون ....فعلى هذا كان القول بقدم التكوين قولا بقدم العالم وهو باطل فبضل ما أدي إليه وهو القول بقدم التكوين .[2]

ويجاب عن هذا :-

فيقول – الماتريدية – إن القول بقدمه – أي التكوين – واجب وذلك لأن الله تعالى تمدح بقوله (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ...)[3]

---

١ – ينظر شرح العقائد النسفية للتفتازاني ومعه كتاب العقائد النسفية للعلامة نجم الدين النسفي السمرقندي (صـ ٦٨-٦٩) طـ المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ٢٠١٤م بتصرف يسير .

٢ – ينظر تبصرة الأدلة (جـ١/صـ ٥٤٩) بتصرف يسير

٣ – سورة الحشر جزء من الآية رقم (٢٤).

ثم زوال ما به تمدح يوجب نقصا والنقص محال على الله تعالى فثبت بذلك ثبوت أزلية التكوين .[1]

حيث إن الله تعالى متعري عن الحوادث وكل متعرى عن الحوادث يستحيل عليه الحدوث لأنه متعريا عن الحوادث لذاته ويستحيل حدوث الحوداث مع وجود التعري لأن حدوث الحوادث من المضادة .[2]

أما قولهم بقدم العالم نتيجة قدم التكوين فهذا مردود ، لأن الصحيح أنه تعالى كون العالم في الأزل لوقته أي عندما يحين وقته يحدثه الله تعالى وبناء على هذا فرق الماتريدية بين التكوين والمكون .

وبالتالي يظهر بطلان حدوث التكوين في ذاته تعالى وتثبت أزليته .

ثانيا : الأشاعرة وموقفهم من صفات الأفعال وعلاقتها بصفة التكوين

من خلال الدراسة والاطلاع نجد أن الأشاعرة حصروا منهجهم حول هذه الصفة في موقفين هما :-

- **الموقف الأول: نجده عند المتقدمين منهم، حيث إنهم قرروا ما عليه المذهب، بأن صفات الأفعال حادثة، وأنها راجعة إلى القدرة، وأن التكوين هو المكون (٣).**
- **الموقف الثاني: ونجده عند المتأخرين منهم، حيث إنهم قاموا بالتأكيد على ما قرره المتقدمون، إضافة إلى أنهم قاموا بالرد على الماتريدية وذلك في قولهم بصفة التكوين، ومناقشة**

---

١ - ينظر تبصرة الأدلة (جـ١/صـ ٥٤٩) بتصرف يسير

٢ - ينظر تبصرة الأدلة(جـ١/ صـ٥٤٧-٥٤٨) بتصرف

(٣) انظر: التمهيد للباقلاني ص ٢٩٨، ٢٩٩، والروضة البهية لأبي عذبة ص ٤١.

شبهاتهم، أو محاولة التوفيق بين الرأيين [١].

<u>الموقف الأول:</u>

صفات الأفعال حادثة وراجعة إلى متعلقات صفة القدرة ولذلك يعرف الإمام الرازي صفات الأفعال فيقول : «الألفاظ الدالة عن صدور أثر من الآثار عن قدرة الله تعالى... فليست عبارة عن حالة ثابتة لذات الله – تعالى–، ولا معنى قائم بذات الله – تعالى–، بل هي عبارة عن مجرد صدور الآثار عنه، ولا معنى للخالق إلا أنه وجد المخلوق منه بقدرته، ولا معنى للرازق إلا أنه وصل الرزق منه إلى العبد بقدرته» [٢].

فهنا يثبت الإمام الرازي أن صفات الأفعال حادثة وأنها راجعة إلى قدرة الله تعالى ، وبالتالي لا وجود لصفة تسمى بالتكوين ويؤكد هذا المعنى النص التالي حيث إن_لأشاعرة « قالوا إن القدرة صفة من شأنها الإيجاد، وأما صحة الصدور فهو أمر لازم لإمكانها الذاتي؛ لأنه إذا كان الطرفان متساويين صلح كون كل منهما أثراً للفاعل، فلا يحتاج صحة الصدور إلى مخصص، إنما المحتاج إليه صدور أحدهما بعينه من الفاعل إلى المخصص وهو الإرادة، فلا حاجة إلى إثبات التكوين » [٣]

وبناء على ما سبق، يتبين لنا أن «إيجاد الممكنات والتأثير فيها ليس عند

---

(١) انظر: معالم أصول الدين للرازي ص ٦٢، ٦٣، ولوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات ص٤٩، وشرح المواقف للجرجاني ٨ / ١٢٧، ١٢٨.

(٢) لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، الرازي ص٢٤ ص٢٥، المطبعة الشرفية – القاهرة، بدون تاريخ أو رقم الطبع، بتصرف يسير.

(٣) لوامع البينات للرازي ص٢٥٢.

الأشاعرة إلا عبارة عن إضافة القدرة القديمة إلى المقدورات، وبالتالي فإن هذه_الإضافة لا تكون إلا في حال إيجادها لتلك المقدورات، ولا يعقل أن تكون تلك الإضافة أزلية، فالأزلي إنما هو الصفة القديمة وحدها لا تلك الإضافة، أما تلك الإضافة أو ما يسمى بالتعلق فهو حادث، فالتخليق مثلا عند الأشاعرة هو القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق، والترزيق هو أيضاً القدرة باعتبار تعلقها بإيصال الرزق، وبالإجمال فصفات الأفعال هي عند الأشاعرة مجرد تعلقات حادثة لصفة القدرة القديمة أو إضافة لها إلى مقدوراتها فيما لا يزال » (١).

يقول الباقلاني: « وصفات فعله هي الخلق والرزق والعدل والإحسان والتفضل والإنعام والثواب والعقاب والحشر والنشر، وكل صفة كان موجوداً قبل فعله لها، غير أن وصفه لنفسه بجميع ذلك قديم؛ لأنه كلامه الذي هو قوله إني خالق رازق باسط»(٢).

وهنا نرى أن الباقلاني يؤكد على أن صفات الأفعال حادثة، وهذا واضح من قوله: « كل صفة كان موجوداً قبل فعله لها »، ونرى أن الباقلاني قد فرق بين الفعل والوصف، فالفعل حادث والوصف قديم.

فالإمام الغزالي نجده عند حديثه عن صفات الأفعال، حاول أن يوفق بين الأشاعرة والماتريدية فيما يتعلق بكون تلك الصفات حادثة كما يقول الأشاعرة، أو قديمة كما يقول الماتريدية، فيقول: « قال قوم – أي الماتريدية

---

(١) هوامش على العقيدة النظامية، الأستاذ الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي ص ١٧١، ١٧٢.

(٢) التمهيد، الباقلاني ص ٢٩٩.

– هو صادق أزلاً – أي اتصافه بصفات الأفعال – إذ لو لم يصدق لكان اتصافه به موجباً للتغير، وقال قوم – أي الأشاعرة – لا يصدق إذ لا خلق في الأزل فكيف يكون خالقاً؛ والكاشف للغطاء عن هذا أن السيف في الغمد يسمى صارماً، وعند حصول القطع به وفي تلك الحالة على الاقتران يسمى صارماً، وهما بمعنيين مختلفين، فهو في الغمد صارم بالقوة، وعند حصول القطع به صارم بالفعل.... فبالمعنى الذي يسمى السيف في الغمد صارماً يصدق اسم الخالق على الله تعالى في الأزل، فإن الخلق إذا وجد بالفعل لم يكن لتجدد أمر في الذات لم يكن، بل كل ما يشترط لتحقيق الفعل موجود في الأزل، وبالمعنى الذي يطلق في حالة مباشرة القطع للسيف اسم الصارم لا يصدق في الأزل اسم الخالق، فهذا حظ المعنى، فقد ظهر أن من قال إنه لا يصدق في الأزل هذا الاسم فهو محق وأراد به المعني الثاني، ومن قال يصدق في الأزل فهو محق وأراد به المعنى الأول، وإذا كشف الغطاء عن هذا الوجه ارتفع الخلاف»[1].

فهنا نرى جلياً أن الغزالي حاول أن يوفق بين القولين بنظرية «القوة والفعل»[2].

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي ص ٤١٢، ٤١٣.

(٢) ويرى أستاذنا الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي أن ما فعله المتأخرون من الأشاعرة بجعلهم للقدرة تعلقين، تعلقاً صلوحياً قديماً وتعلقاً تنجيزياً حادثاً مأخوذ من فكرة الإمام الغزالي هذه. انظر: هوامش على الاقتصاد ص ١٧.

موقف الفخر الرازى من التكوين

كذلك نجد الإمام الفخر الرازي يتناول هذه الصفة بمزيد من التفصيل فيعرف التكوين والمكون فيقول : (كون يكون تكوينا فهو مكوَن ، وذلك مكون – فالتكوين مصدر والمكون مفعول، والفرق بين المصدر والمفعول معلوم ، في اللغات ، إلا أن الفارق الحاصل بحسب اللغات لا يوجب الفرق في الحقائق والمعاني ، ألا ترى أنه يقال : عدم يعدم عدما ، فهو معدوم فالعدم مصدر ، والمعدوم مفعول وذلك لا يوجب الفرق بينهما في الحقيقة)[1]

وبعد أن بين المعنى المقصود من التكوين والمكون وضح أن ينضم إلى منهج الأشاعرة ولا يُسلم بما قال به الماتريدية ، حيث يؤكد على أن صفة التكوين ليست مغايرة للقدرة فيقول: «قال قوم من فقهاء ما وراء النهر: صفة التخليق مغايرة لصفة القدرة، وقال الأكثرون: ليس كذلك بل هي هي»[(٢)].

أدلة الإمام الفخر الرازى على نفى التكوين

ومن هنا أورد الفخر الرازي أدلته على نفي التكوين فيقول: « لنا وجوه:

الأول : أن صفة القدرة صفة مؤثرة في الفعل وجودا وعدما ، وصفة التكوين إن كانت مؤثرة على سبيل الصحة أيضا كانت هذه الصفة غير صفة القدرة، وإن كانت مؤثرة على سبيل الوجوب لزم كونه تعالى مؤثرا بالإيجاب لا بالاختيار، وذلك باطل.

يدل على هذا قوله (القدرة هي المؤثرة في حصول الأثر – فلو قلت أن صدور الأثر منها محال ، بل مصدر الأثر هو الصفة المسماة بالخلق

---

١)– كتاب المناظرات للإمام فخر الدين الرازي (صـ ١١٦) تحقيق د. عارف تامر – بيروت – لبنان ١٩٩٢م.

(٢) معالم أصول الدين، الرازي ص ٦٢.

والتكوين ، كان هذا جمعا بين النقيضين ، لأن الأول يقتضي صحة كون القدرة مؤثرة في المقدور .

والثاني : يقتضي امتناع ذلك ، وهذا يوجب الجمع بين النقيضين وهو محال)[1]

وأيضا: فهو لكونه موصوفا بالقدرة يلزم أن يكون تأثيره على سبيل الصحة، ولكونه موصوفا بهذه الصفة يلزم أن يكون تأثيره على سبيل الوجوب، فيلزم أن يكون المؤثر الواحد مؤثرا على سبيل الصحة وعلى سبيل الوجوب معا، وهو محال.

ويفصل الإمام الرازي قوله هذا في إحدى مناظراته التي كان يعقدها فيقول : (الصفة المسماة بالتكوين – إما أن تؤثر على سبيل الصحة أو على سبيل اللزوم والوجوب.

فإن كان الأول – أي التأثير على سبيل الصحة – فالصفة المؤثرة في وقوع المخلوق على سبيل الصحة غير المسماة بالقدرة فهذا الذي سميته بالتكوين والتخليق وهو المسمى عندك بالقدرة – لأن القدرة عند الماتريدية تقوم بهذا التأثير – فيصير الخلاف لفظيا لا معنويا .

وإن كان الثاني : وهو أن يقال الصفة المسماة بالتخليق والتكوين مؤثرة في حصول المخلوق على سبيل اللزوم والوجوب . فنقول – أي الإمام الرازي – هذا باطل)[2]

وأيضا: إن كانت القدرة صالحة للتأثير لم يمتنع وقوع المخلوقات بالقدرة،

---

١ – كتاب المناظرات للإمام فخر الدين الرازي (صـ ١١٨)

٢ – كتاب المناظرات للإمام فخر الدين الرازي (صـ ١٢١–١٢٢)

وحينئذ لا يمكن الاستدلال بحدوث المخلوقات على هذه الصفة، وإن لم تكن القدرة صالحة للتأثير وجب أن لا تكون القدرة قدرة، وهو محال.

وأيضا: فهذا التخليق إن كان قديما لزم من قدمه قدم المخلوق وإن كان محدثا افتقر إلى خلق آخر ولزم التسلسل»[1].

فنستنتج من هذا أن الإمام الرازي ينفي وجود صفة التكوين كصفة مستقلة أكونها ضمن الصفات المعلومة فلا مانع من ذلك ولذلك يقول (أنه تعالى أثَر في وجود العالم على سبيل الصحة والاختيار فكونه تعالى بهذه الصفة هو المسمى بالقدرة ، ثم رأينا في العالم اتقانا وأحكاما فكون القادر بحال يمكنه إحداث الأفعال المحكمة المتقنة وهو المسمى بالعلم ، ثم رأينا أن كل حادث اختص بوقت معين مع جواز تقديمه وتأخيره والصفة المقتضية لاختصاص كل حادث بوقته المعين المسماه بالإرادة.ولما حكم صريح العقل أن القادر العالم المريد يجب أن يكن حيا حكيما حكمنا بكونه تعالى حيا . ولم علمنا أن أضداد السمع والبصر والكلام نقائص وأن النقص على الله تعالى محال ... أثبتنا السمع والبصر والكلام)[2]

١- المرجع السابق ص٦٢، وانظر: شرح معالم أصول الدين لابن التلمساني ص٣٨٣ وما بعدها.

٢ - كتاب المناظرات للإمام فخر الدين الرازي (صـ ١١٦- ١١٧)

ذكر الإمام الرازي لحجج الماتريدية

ثم يذكر الرازي ما احتج به الماتريدية في إثبات هذه الصفة، وهو مُنْصَبٌّ إلى إثبات المغايرة بين التكوين والمكوَّن « فقالوا: نعلم أنه – تعالى– قادر على خلق الشموس والأقمار الكثيرة في هذا العالم، لكنه ما خلقها، فصدق هذا النفي والإثبات يدل على الفرق بين كونه تعالى قادرا وبين كونه خالقا، ثم نقول هذا الخلق إما أن يكون عين المخلوق وإما أن يكون صفة قائمة بذات الله – تعالى– تقتضي وجود هذا المخلوق، والأول باطل؛ لأن العقل يقول إنما وجد هذا المخلوق لأن الله تعالى خلقه، فيعلل وجود المخلوق بتخليق الله – تعالى– إياه، فلو كان هذا التخليق عين وجود ذلك المخلوق لكان قولنا: (إنما وجد ذلك المخلوق لأن الله تعالى خلقه) جاريا مجرى قولنا: (إنما وجد ذلك المخلوق لنفسه)، ومعلوم أن ذلك باطل؛ لأنه لو وجد لنفسه لامتنع وجوده بإيجاد الله – تعالى–، وذلك يوجب نفي الصانع؛ ولأن كونه – تعالى– خالقا صفةٌ لله – تعالى–، والمخلوق ليس صفة له، وذلك يوجب التغاير، ولما بطل هذا القسم ثبت أن كونه – تعالى– خالقا لذات المخلوق مغاير لذات المخلوق»[1].

موقف الإمام الرازي من هذا الاستدلال

ويرد الإمام الرازي على هذا الاستدلال الذي أورده عنهم، ويدافع عن الأشاعرة في قولهم بأن التكوين هو المكون، وأنه لا يمكن أن يكون كونه خالقاً هو نفس وجود المخلوق كما فهم الماتريدية وظنوا أن الأشاعرة بهذه المقولة – أي أن التكوين هو المكون – وقعوا في تناقض فيقول: « إن كون

(١) معالم أصول الدين، الرازي ص٦٣.

الشيء مؤثراً في غيره وإن كان مفهوماً مغايراً لذات الأثر وذات المؤثر ولكن لا وجود له خارج الذهن، والدليل عليه: أن المفهوم من كون الشيء لازماً للشيء وملزوماً له وحالاً فيه ومحلاً له مغاير لذات ذلك الشيء، ثم هذا الزائد زائد لا وجود له في الأعيان وإلا لزم التسلسل، وهذا الإلزام أيضاً وارد في كون الأشياء متغايرة ومتماثلة ومختلفة ومتضادة وواجبة وممكنة وممتنعة، فإن هذه الاعتبارات متغايرة في الأذهان، مع أنه لا وجود لها في الأعيان»[1].

فالأشاعرة إذن قالوا بأن التكوين عين المكون لأنه لا وجود له في الخارج، وأن التغير يكون في الذهن – كما يقول الرازي–.

موقف الإمام الأمدي من صفة التكوين

وسار الآمدي على خطى الفخر الرازي فذكر الخلاف في تلك المسألة بين الفريقين « ويعرض حجة الطرفين، مؤيداً الرأي القائل إن التكوين هو المكوَّن، وليس بمعنى إيجابي، بل هو أمر اعتباري يحصل من نسبة الفاعل إلى المفعول، أي أنه عبارة عن التعلقات الحادثة لصفة القدرة وليس صفة مستقلة » [2].

يقول الآمدي: « والمناسب لأصول أصحابنا أن مفهوم تعلق العلم بالمعلوم لا يزيد على كونه معلوماً به، وأن تعلق القدرة بالمقدور لا يزيد على حصول المقدور بالقدرة، وعلى هذا في كل مضافين، ومن نازع زعم أن تعلق القدرة بالمقدور أمر ثبوتي زائد على حصول المقدور بالقدرة، وأن تعلق العلم

---

(١) لوامع البنيات شرح أسماء الله تعالى والصفات، الرازي ص ٢٧.

(٢) الآمدي وآراؤه الكلامية، أ.د/ حسن الشافعي ص ٢١٢.

بالمعلوم أمر ثبوتي زائد على كون المعلوم معلوماً بالعلم » [١].

ونلاحظ أن الآمدي تأثر بالفخر الرازي في رده على الماتريدية، وأن تعلق القدرة بالمقدور اعتباري ذهني لا ثبوتي.

والعضد الإيجي يذكر لنا صفة التكوين بكونها من الصفات المختلف فيها، وأن الحنفية هم من أثبتوا تلك الصفة، [٢].

وبين أن الكون أثر من أثار القدرة فلا اع لإثبات صفة أخرى يرجع إليها الكون ، وبين ذلك عندما أورد قولهم وفحواه (أنهم جعلوا لفظ " كن" متقدما على الحادثات أعني وجودها والمراد به التكوين والإيجاد والتخليق ، قالوا وأنه غير القدرة لأن القدرة أثرها الصحة والصحة لا تستلزم الكون فلا يكون الكون أثر القدرة وأثر التكوين هو الكون .

وأجاب عن ذلك فقال :

فإذن أثر القدرة هو الكون أي كون المقدور وجوده لا صحته وإمكانه فاستغنى عن إثبات صفة أخرى كذلك أي يكون أثرها الكون)[٣]

ويقصد من هذا أن الصحة أي صحة الفعل هي الإمكان والممكن ذاتي فلا يصلح أثرا للقدرة حيث إن ما بالذات لا يعلل بالغير وإنما يعلل بالإمكان أي إمكان الشيء في نفسه وعند ذلك تعلل المقدورية فتقول هذا الشيء مقدور لماذا ؟ لأنه ممكن .

وذلك الشيء غير مقدور إما لأنه واجب أو ممتنع فحينئذ يتبين أن أثر القدرة

---

(١) أبكار الأفكار، الآمدي ١ / ٤٧٧.

(٢) انظر: شرح المواقف للجرجاني ٨ / ١٢٧، ١٢٨.

٣ - المواقف للإيجي (جـ ٣/صـ ١٥٥).ط دار الجيل – بيروت ١٩٩٧م

هو الكون [1]

موقف التفتازاني من صفة التكوين

كان للإمام التفتازاني بصماته الواضحة في هذا الموضوع وهو متأثر بشيخة الفخر الرازي تأثرا شديدا فيتبع نهجه وينفي صفة التكوين فيقول : (« لا نسلم أن التأثير والإيجاد – بحاجة إلى صفة قديمة تسمى التكوين– كذلك، بل هو معنى يعقل من إضافة المؤثر إلى الأثر، فلا يكون إلا فيما لا يزال، ولا يفتقر إلا إلى صفة القدرة والإرادة » [(٢)].

و يقول أيضا : « لا دليل على كونه – أي التكوين – صفة أخرى سوى القدرة والإرادة، فإن القدرة وإن كانت نسبتها إلى وجود المكون وعدمه على السواء، لكن مع انضمام الإرادة يتخصص أحد الجانبين » [(٣)].

ومعنى ذلك أن الأشاعرة ينظرون إلى صفات الأفعال على أنها ليست صفات حقيقية بل هي اعتبارية راجعة إلى القدرة فالتخليق هو القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق والترزيق باعتبار تعلقها بإيصال الرزق وهكذا فالتكوين ليس صفة حقيقية مستقلة . [٤]

وبعد توضيح التفتازاني لموقفه من هذه الصفة يذكر بعض أدلة المثبتين ويرد

---

١ – ينظر شرح الجرجاني على المواقف المجلد الثاني صـ ٣٦٧). بتصرف .

(٢) شرح المقاصد، التفتازاني ٤ / ١٧٠.

(٣) شرح العقائد النسفية، التفتازاني ص ٨٧.

١– ٤ – للمزيد ينظر والروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية للعلامة الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبي عدية / (صـ ٤٠) // طـ مجلس دائرة المعارف الطامية بالهند بحيدر آباد الدكن ١٣٢٢هـ.

عليها ومن هذه الأدلة ما يلي :-

أحدها: أن الباري تعالى تمدح في كلامه الأزلي بأنه الخالق البارئ المصور، فلو لم يثبت التخليق والتصور في الأزل، بل فيما لا يزال لكان ذلك تمدحاً من الله تعالى بما ليس فيه وهو محال، ولزم اتصافه بصفة الكمال بعد خلوه عنها وهو عليه محال.

وأجيب: بأنه كالتمدح بقوله تعالى (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [1] ولاشك أن ذلك بالفعل إنما يكون فيما لا يزال لا في الأزل، والإخبار عن الشيء في الأزل لا يقتضي ثبوته فيه[2] .

ثانيها: أن الأشاعرة يقولون في قوله تعالى: (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ][3]

أنه قد جرت العادة الإلهية أن تكوُّن الأشياء لأوقاتها بكلمة أزلية هي كلمة « كن » ولا نعني بصفة التكوين إلا هذا.[4]

وأجيب: بأن ذلك إنما هو فيما يصح اتصافه به في الأزل، ولا نسلم أن

---

١ - سورة الحشر الآية رقم (٢٤).

(٢) نلاحظ أن العلامة السعد يفرق بين القولين بنظرية « القوة والفعل » والتي أشار إليها الغزالي كما ذكرنا.

٣ - سورة النحل الآية رقم (٤٠).

٤ - بمعنى الأشاعرة يقولون بأن الأشياء تَكون بكلمة كن الأزلية فيستدل الماتريدية بهذا ويقولون بأن كلمة كن هى صفة التكوين.

التكوين والإيجاد بالفعل كذلك، نعم هو في الأزل قادر عليه » [١].

ويرد التفتازاني على حجج الماتريدية فيقول أن هذه الوجوه عورضت بوجهين:

« أحدها: لا يعقل من التكوين إلا الإحداث وإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود كما فسره الماتريدية، ولا خفاء في أنه إضافة يعتبرها العقل من نسبة المؤثر إلى الأثر، فلا يكون عينياً موجوداً ثابتاً في الأزل.

ثانيها: أنه لو كان أزلياً لزم أزلية المكونات، ضرورة امتناع التأثير بالفعل بدون الأثر » [٢].

ونلاحظ أن ما قاله السعد ههنا هو ما قاله الأشاعرة في الرد على الماتريدية[٣].

أما عن أزلية التكوين فالعلامة التفتازاني يرى أن الحاصل في الأزل هو مبدأ التخليق والترزيق والإماتة والإحياء وغير ذلك، والمبدأ هو القدرة والإرادة، أما التأثير والإيجاد فهو معنى يعقل من إضافة المؤثر إلى الأثر، فلا يكون إلا فيما لا يزال[٤].

هذا بالنسبة لموقفه من اثبات صفة التكوين ونفيها أما فيما يتعلق بقولهم

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ((جـ٢/ ١٠٩-١١٠) / الناشر دار المعارف النعمانية – باكستان سنة النشر ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

(٢) شرح المقاصد، التفتازاني ٤ / ١٧١، ١٧٢.

(٣) انظر: المحصل للرازي ص ١٨٦. وشرح المواقف للجرجاني ٨ / ١٢٧.

(٤) انظر: حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح العقائد النسفية ص ٣٧٩.

التكوين عين المكون فيقول التفتازاني : « وهو – أي التكوين – غير المكون عندنا، لأن الفعل يغاير المفعول بالضرورة»[1].

ويقول: « وما نقل قد اشتهر عن الأشعري أن التأثير نفس الأثر، والتكوين نفس المكون، وهذا بظاهره فاسد، وفساده غني عن التنبيه، فضلاً عن الدليل» [2].

ثم يدافع عن مقولة الأشاعرة، ويحاول تفسيرها بخلاف الفهم الذي فهمه الماتريدية، والذين قالوا بأن القول بها ظاهره البطلان[3]، فيقول: «ينبغي للعاقل أن يتأمل في أمثال هذه المباحث ولا ينسب إلى الراسخين من علماء الأصول ما يكون استحالته بديهية ظاهرة على من له أدنى تمييز، بل يطلب لكلامهم محملاً صحيحاً يصلح محلاً لنزاع العلماء واختلاف العقلاء، فإن من قال: التكوين عين المكون أراد أن الفاعل إذا فعل شيئاً فليس ههنا إلا الفاعل والمفعول، وأما المعنى الذي يعبر عنه بالتكوين والإيجاد ونحو ذلك، فهو أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول، وليس أمراً محققاً مغاير للمفعول في الخارج، ولم يرد أن مفهوم التكوين هو بعينه مفهوم المكون؛ فيلزم المحالات، وهذا كما يقال إن الوجود عين الماهية في الخارج؛ بمعنى أنه ليس في الخارج للماهية تحقق ولعارضها المسمى بالوجود تحقق

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨٣، ٣٨٤. وشرح العقائد النسفية للتفتازاني ص ٨٩.

(٢) شرح المقاصد، التفتازاني ٤ / ١٧٢.

(٣) انظر: أصول الدين للبزدوي ص ٧٨، والتمهيد لقواعد التوحيد للامشي ص ٧٢.

آخر، فلا يتم إبطال هذا الرأي » [١]، وهذا الرأي « هو: أن التكوين عين المكون بالمعنى الذي ذكره السعد»[٢].

ويُبين التفتازاني معنى مقولة الأشاعرة من أن التكوين عين المكون فيقول : « أن الشيء إذا أثر في شيء وأوجده بعد ما لم يكن مؤثراً، فالذي حصل في الخارج هو الأثر لا غير، وأما حقيقة الإحداث والإيجاد فاعتبار عقلي لا تحقق له في الاعيان»[٣]، وهذا ما قاله الرازي [٤].

من خلال ما سبق نرى أن الأشاعرة أجمعوا على نفي صفة التكوين وأن صفات الأفعال راجعة إلى القدرة وليس إلى التكوين، بمعني أنها تعلقات تنجزية حادثة لصفة القدرة ، ولم يرتضوا كلام جمهور[٥] الماتريدية، وردوا

---

(١) شرح العقائد النسفية، التفتازاني ص ٩٠.

(٢) حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح العقائد النسفية ص ٣٨٦، وانظر: حاشية الخيالي والعصام على شرح العقائد النسفية ص٨٩، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، بدون تاريخ.

(٣) شرح المقاصد، التفتازاني ٤ / ١٧٣.

(٤) انظر: المناظرات للرازي ص ١١١ – ١٢٧.

٥ – ملحوظة هامة (بعض متأخري الماتريدية ينفون صفة التكوين)

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن بعض متأخرى قد خالفوا جمهورهم وساروا على خطى الأشاعرة كالكمال بن الهمام وشمس الدين السمرقندي.

فالكمال بن الهمام أخذ برأي الأشاعرة في إرجاع صفات الأفعال إلى القدرة، فيقول: « وما ذكروه يعني مشايخ الحنفية في معناه، أي في معنى التكوين، الذي هو لفظ يجمع صفات الأفعال، لا ينفي هذا الذي قاله الأشاعرة، ولا يوجب كونها أي كون صفة التكوين على فصولها صفات أخرى لا ترجع إلى القدرة المتعلقة والإرادة المتعلقة، ولا يلزم في دليل لهم

من الأوجه التي استدلوا بها على ذلك من نفي ما قاله الأشاعرة، وإيجاب كونها صفات أخرى » (٥).

نستنتج من كلام العلامة الكمال بن الهمام أنه يوافق الأشاعرة في نفي صفة التكوين وأن صفات الأفعال مرجعها إلى صفة القدرة لا غير كما يوضح أن هذا المنهج هو نفس منهج أبي حنيفة رضي الله عنهم – ويبرهن على ذلك فيقول: « بل في كلام أبي حنيفة نفسه – رحمه الله – ما يفيد أن ذلك على ما فهم الأشاعرة من هذه الصفات على ما نقله عنه الطحاوي أنه قال: وكما كان تعالى بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أبدياً، ليس منذ خلق الخلق، وليس بإحداثه البرية استفاد اسم الرب، له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وكما أنه محيي الموتى استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم، وذلك أنه على كل شيء قدير أ. هـ، فقوله ذلك بأنه على كل شيء قدير تعليل وبيان لاستحقاق اسم الخالق قبل المخلوق، فأفاد ذلك أن هذا الاستحقاق إنما هو بسبب قيام قدرته تعالى عليه، فاسم الخالق ولا مخلوق في الأزل لمن له قدرة الخلق في الأزل، وهذا ما يقوله الأشاعرة » (٥).

فيتضح لنا من هذا النص أن منهج الكمال بن الهمام هو منهج الأشاعرة محتجا بأن هذا هو نفس منهج الإمام أبو حنيفة وجميعهم من وجهة نظره يعتقد أن التكوين لا يخرج عن متعلقات القدرة والإرادة وفي هذا يقول أستاذنا عن منهج الكمال حيث : « يرفض رأي أصحابه من متكلمي ما وراء النهر في صفة التكوين، ويأخذ برأي الأشاعرة في إرجاع صفات الأفعال إلى تعلقات القدرة » (٥).

والسمرقندي نجده بعد ذكره لرأي الماتريدية في صفات الأفعال يذكر كلام الرازي في المسألة فيقول: « قال الامام: صفة القدرة تؤثر على سبيل الجواز، وصفة التخليق إن كانت مؤثرة أيضاً على سبيل الجواز كانت عين القدرة، وإن كانت مؤثرة على سبيل الوجوب لزم أن يكون الله تعالى موجباً لا مختاراً » (٥).

ومن خلال ما سبق ذكره تبين أن بعض مشايخ الماتريدية المتأخرين قد تأثروا بالإمام الرازي في حديثه عن صفة التكوين (٥).

عليهم في قولهم بالتكوين، وفي الإلزامات التي ألزمها لهم الماتريدية لقولهم بأن صفات الأفعال راجعة إلى القدرة، وأن التكوين هو المكون.

ثالثا: موقف المعتزلة من صفات الأفعال وعلاقتها بصفة التكوين

يلخص لنا الإمام البزدوي موقف المعتزلة من صفات الأفعال فيقول حاكيا عنهم (وقال المعتزلة : ليس لله تعالى هذه الصفات كما ليس له سائر الصفات ...)[1]

فالمعتزلة ينكرون صفات الأفعال كما أنكروا الصفات على وجه العموم .

تعقيب:-

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الخلاف الظاهر الذي يعتد به كان بين الماتريدية الذين يثبتون صفة أزلية تسمى التكوين وهذا راجع إلى معنى القدرة عندهم تجعل الشيء مستعدا للوجود.وبين الأشاعرة الذين ينفون هذه الصفة نفيا تاما ، لأن القدرة عندهم إذا تعلقت بالشيء أوجدته فلا حاجة لإثبات صفة أخرى تسمى التكوين

أما المعتزلة فهذه الصفة كغيرها لأنهم لا يثبتون لله تعالى صفات .

ويرى الباحث : أن مذهب الماتريدية هو أقرب إلى النصوص القرآنية ظاهريا فالله تعالى خالق وقادر بمعنى الله قادر على أن يفعل كذا ولكنه لم يوجد فعليا فيحتاج إلى صفة أخرى توجده وهي التكوين .

أما مذهب الأشاعرة فهو أقرب إلى التحقيق العقلي فهو الأقوى والأرجح في

---

١ - أصول الدين للبزدوي (صـ ٧٦).

هذه المسألة والله تعالى أعلى وأعلم .

المطلب الثالث

العلاقة بين التكوين والمكوَّن عند المتكلمين

اتضح من خلال ما سبق دراسته أن هناك خلاف بين المتكلمين حول صفة التكوين وأزليتها وتتسع دائرة الخلاف خاصة بين الماتريدية والأشاعرة ونتج عن هذا خلاف أخر ترتب على ما سبق وهو العلاقة بين التكوين والمكون هل هما بمعنى واحد؟ أم بينهما خلاف ؟وهذا ما سأقوم بشرحه وبيانه:-

١-رأى الماتريدية

اتضح لنا أن الماتريدية يقولون بثبوت صفة التكوين الأزلية وبناء على هذا حدثت علاقة بين التكوين والمكوَّن وهذا سنعرفه الآن .

٢-رأى الأشاعرة :

ذهب الأشاعرة ومن وافقهم على حدوث التكوين وأن التكوين والمكون شيء واحد ولهم على ذلك أدلة وبراهين .

٣-رأى المعتزلة

تبين أن المعتزلة يقولون بعدم وجود صفات لله تعالى وبالتالي ينكرون صفات الأفعال وعندهم التكوين والمكون شيء واحد . يقول الإمام البزدوي (وقال المعتزلة : ليس لله تعالى هذه الصفات كما ليس له سائر الصفات وقالوا الإيجاد والموجود واحد ، وكذلك الرحمة والمرحوم واحد)[١]

وهذا خلافا لأبي الهذيل العلاف وبشر بن المعتمر ومعمر من رؤساء المعتزلة

---

١ - أصول الدين للبزدوي (صـ ٧٦).

وابن الراوندي أن التكوين غير المكون [1]

٤-رأى الكرامية

الكرامية يذهبون إلى أن التكوين غير المكون وفي هذا يتوافقون مع الماتريدية من هذا الجانب ويخالفونهم في قولهم بحدوث صفة التكوين (أن التكوين غير المكون والإيجاد غير الموجود ، وكذلك الرحمة وهي صفة لله تعالى ، إلا أنها حادثة قائمة بذاته تعالى)[2]

زعمت الكرامية أن التكوين حادث وأن الله تعالى محل للحوادث تعالى الله عما يقولون علوا كبير [3]

أولا : موقف الماتريدية من العلاقة بين التكوين والمكوَّن

عُلم أن الماتريدية قالوا بأزلية التكوين ونتج عن ذلك مغايرة المكون للتكوين فالتكوين صفة أزلية لله تعالى كالعلم والقدرة أما المكوَّن فهو حادث وسار البزدوي[4] على نهج الإمام الماتريدي فيقول: « قال أهل السنة والجماعة –

---

١ – ينظر تبصرة الأدلة في أصول الدين للنسفي (جـ١/ صـ ٤٩٢).

٢ – أصول الدين، البزدوي ص ٧٦.

٣ – تبصرة الأدلة للنسفي (صـ ٤٩٣).

٤ – ويلقب بالقاضي الصدر . هو العلامة شيخ الحنفية بعد أخيه الكبير ، أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين ابن المحدث عبد الكريم بن موسى بن مجاهد النسفي وبزدة : قلعة حصينة . قال عمر بن محمد في " القند " كان أبو اليسر إمام الأئمة على الإطلاق ، والموفود إليه من الآفاق ، ملأ الكون بتصانيفه في الأصول والفروع ، وولي قضاء سمرقند أملى الحديث مدة . توفي ببخارى في تاسع رجب سنة ثلاث وتسعين(. سير أعلام النبلاء/ للإمام الذهبي / الطبقة الخامسة (جـ١٩/صـ ٤٩)

أي الماتريدية – إن التكوين والإيجاد صفة لله تعالى غير حادث، بل هو أزلي كالعلم والقدرة، والمكوَّن والموجود غير التكوين، وكذا التخليق والخلق، صفة لله تعالى غير حادث بل هو أزلي، وغير مخلوق، وكذا الرحمة والإحسان، وكذا الرزق والمغفرة، وجميع صفات الفعل لله تعالى » [(١)].

واستدل الماتريدية على أن التكوين غير المكون وذلك بعرض حجج الخصوم والرد عليها ومن هذه الحجج منها ما هو سمعي وأخر عقلي

وفي هذا يقول الإمام البزدوي : « إن أفحش المسائل للأشعرية هذه المسألة – أي أن التكوين والمكون واحد –، فدليل من يقول أن التكوين والمكون واحد هو: أن في الشاهد الفعل نفس المفعول » [(٢)].

ومن الحجج السمعية ما يلي :

وذكرالإمام النسفي الأدلة على قولهم بالتكوين، وأن التكوين غير المكوَّن، وذكر اعتراضات الأشاعرة على أدلتهم والرد عليها، فيقول: " تمسك القائلون بأن التكوين والمكوَّن بمعنى واحد بشبه سمعية وعقلية [٣]أما السمعية فمنها قوله تعالى " هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ" [٤]

وقوله تعالى (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ

---

(١) أصول الدين، البزدوي ص ٧٦.

(٢) المرجع السابق ص ٧٨.

٣ – تبصرة الأدلة (جـ١/صـ ٤٩٩)

٤) – سورة لقمان الآية رقم (١١)

لِأُولِي الْأَلْبَابِ"[1]

وقوله تعالى (رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ)[2]

أنه تعالى جعل في خلق السماوات والأرض أيات وعلامات على وحدانيته لذوي العقل ليستدلوا بما فيها من علامات الحدوث على أن له محدثا أحدثه وإنما يستدل على ذلك بمفعولاته لا بصفاته وسماها خلقا دليل على أن الخلق مخلوق ومعنى ذلك أن للخلق ابتداء وكل ماله بداية له نهاية وكل منهما دليل على الحدوث كذلك أستدل بعض الأشعرية وجمهور الفقهاء على أن من حلف بصفة من صفات الباري وقع يمينه ولو أنه قال وخلق الله تعالى لم يقع يمينه وهذا يدل على أن الخلق حادث وليس صفة .[3]

وقد ذكر البزدوي استشهادا قريبا مما ذكر فيقول : « وجه قول أهل السنة والجماعة – أي الماتريدية– قوله تعالى: (مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلۡمُضِلِّينَ عَضُدا)[4]

جعل الخلق غير المخلوق حيث أضاف الخلق إلى المخلوق ... حيث أخبر أنه لم يشهدهم خلق السماوات والأرض ، وقد أشهدهم السماوات والأرض ولكن ما أشهدهم إيجادها» (٥).

ويقول: «فإن قالوا – أي الأشاعرة – : في الشاهد الفعل عين المفعول؛ فكذا

---

١ سورة آل عمران الآية رقم (١٩٠)

٢ – سورة آل عمران جزء من الآية رقم (١٩١)

٣ – ينظر تبصرة الأدلة (جـ١/ صـ٥٠٠–٥٠١).

٤ –سورة الكهف الآية رقم (٥١).

(٥) أصول الدين للبزدوي ص ٧٨.

في الغائب، فنقول: الشاهد دليلنا، فإن في الشاهد الفعل قائم بالفعل، فكذا في الغائب يجب أن يكون قائماً بالفاعل، ولن يكون الفعل قائماً بالفاعل إلا وأن يكون الأمر على ما بينا » [(١)].

ثانيا : استشهادهم بقوله تعالى (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)[٢]

حيث يقول الإمام النسفي : (فالله تعالى عبر عن التكوين " بكن" وعن المكون بقوله " فيكون" وكذا عبر عنه بالشيء يحققه أن خطاب " كن " غير المكون عند الأشعري وغيره من المتكلمين . فإن كلام الله تعالى عندنا وعنده صفة أزلية بذات الله تعالى والمكونات جواهر وأعراض حادثة غير قائمة بذات الله تعالى ولا شك في ثبوت التغاير بين الأزلي والحادث وبين ماهو صفة بذات الله تعالى وما ليس بصفة ...غير أن أصحابنا – يقصد الأشاعرة – رحمهم الله يعبرون عن لفظ "كن " بسرعة الإيجاد من غير تعذر)[٣]

حيث بينت الآية – من وجهة نظر الأشاعرة – ودلت على سرعة الإيجاد وهذا من جانب ومن جانب أخر تدل على أن التكوين غير المكون إذ الكلام وهو كلام الله تعالى غير المخلوقات من الأعيان المحدثة والأفعال المحدثة .

اعتراض لهم فحواه (فإن قالوا – أي الأشاعرة ومن وافقهم – عندكم – الماتريدية – التكوين بالقول . فإن قلتم بالقول أنكرتم الأفعال وليس هذا

---

(١) المرجع السابق ص ٨٠.

٢ – سورة يس الآية رقم (٨٢).

٣ – تبصرة الأدلة (صـ ٤١٣-٤١٤)

مذهبكم)[1]

فنقول :أولا : الله تعالى يقول له – أي للشيء – " كن" فيوجده ويريد وجوده، وذلك كله غير المكون والموجود ، فلله تعالى كلام وفعل ومشيئة وإرادة.

ويثبت الإمام النسفي كون التكوين غير المكون فيقول أيضا (أنه ما من كتاب من كتب الأشعري أو أحد من أصحابه تكلموا فيه على المعتزلة في إثبات أزلية كلام الله تعالى إلا وقد تعلقوا بهذه الآية وقالوا إنه تعالى أخبر أن خلق المخلوقات بخطاب " كن " فلو كان خطاب " كن" مخلوقا لا احتاج إلى خطاب ؟أخر وكذا الثاني إلى الثالث إلى ما لا يتناهى ، فدل أن الكلام غير مخلوق وإذا كان الأمر كذلك ثبت أنهم أثبتوا لله تعالى صفة أزلية يتعلق بها حدوث العالم وهذا هو التكوين والايجاد والخلق عند القائلين به وهذا ظاهر لا محيص عنه لمن أنصف ولم يكابر)[2]

ويعلق أستاذنا أ.د محمد الأنور أن (الأشعري يسلم بأن لفظ " كن" كلام الله تعالى وكلام الله تعالى عنده قديم "وكن" مأخوذة من الأصل وهو التكوين الصفة القديمة القائمة بذاته وهذه الصفة تدل أن لها مكونا سيحدث وعلى هذا فإن التكوين غير المكون فالتكوين قديم والمكون أي المخلوق حادث)[3]

ثانيا : أجمعت الأمة على أن لله تعالى فعلا فالله تعالى هو الذي أوجد العالم وأوجد الأعيان .

---

١ – أصول الدين للبزدوي ص ٧٩.

٢ – تبصر ة الأدلة (جـ١صـ٥٠٦)

٣ – تبصرة الأدلة هامش (جـ١/ صـ ٥٠٦)

ثالثا: ومنها أيضا قوله تعالى : (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ)[1]وقوله تعالى (وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ...)[2]وقوله تعالى (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ)[3]

فهذه شواهد تبرهن على أن لله تعالى فعلا ، وأنه عزوجل فاعل والقول بكونه تعالى فاعلا واجبا علينا لأنه مكن باب المدح والتعظيم لله عزوجل وجل ، ونقيضه من أسباب الذلة والمهانة وحاشاه ذلك.

وإذا قلنا أنه فاعل ثبت أن له فعلا ، حيث الحدوث بلا إحداث مستحيل فيجب القول بأن الله تعالى محدث العالم وأن له مُحدث .

وإذا قلنا – يقصد الماتريدية – بأن التكوين والمكون واحد فقد نقضنا ما أجمعنا عليه وأنكرنا ما قررنا فدل الإجماع على أن التكوين غير المكون[4]

ثانيا :شبهة عقلية

فمن الشبه العقلية التي استدل بها القائلون بأن التكوين عين المكون قولهم (إذا كان المخلوق واقع بالخلق فيلزم هؤلاء أن يكون الخلق بمعنى القدرة فيلزم من هذا أن يكون له قدرتان وأن قدرته تعالى إذا كانت شاملة لجميع المقدورات استغنى عن الخلق والإيجاد فينتج من هذا أنه لا يجوز اثبات صفة لله تعالى لا فائدة منها إذن التكوين ليس صفة .

---

١ – سورة هود الآية رقم (١٠٢).

٢ – سورة المائدة جزء من الآية رقم (٦٧).

٣ – سورة البروج الآية رقم (١٢).

٤ – أصول الدين للبزدوي ص ٧٨.–٧٩

الـرد علـيـهم :

أجاب الماتريدية بقولهم الوقوع لا يكون بالقدرة بل يكون بالإيقاع والوجود بالإيجاد والقدرة تدل على أن الفاعل مختار في فعله .لأن القدرة لوكانت مسئولة عن الوقوع للزم أن يكون العالم أزلي وهذا باطل .

أما إذا كانت القدرة شاملة لجميع الموجودات فما الفائدة في لفظ " كن " مع أن الأشعري وأصحابه يقولون إن الله تعالى خلق جميع المخلوقات بخطاب " كن" وهذا يدل دلالة واضحة على ثبوت صفة التكوين وأنه غير المكون .[1]

ويؤكد شيخ الماتريدية أن التكوين غير المكون وأن هذا هو مذهب أهل الحق فيقول : « قال أهل الحق: إن التكوين صفة أزلية قائمة بذات الله تعالى كصفة العلم والقدرة والسمع والبصر، فكان التكوين أزلياً والمكون حادثاً، كالقدرة كانت أزلية والمقدور حادثاً » [(٢)].

ويقول نجم الدين النسفي الماتريدي عند حديثه عن التكوين (وهو غير المكون عندنا ، لأن الفعل يغاير المفعول بالضرورة كالضرب مع المضروب والأكل مع المأكول ولأنه لو كان نفس المكون لزم أن يكون المكون مكونا مخلوقا بنفسه ضرورة أنه مكون بالتكوين الذي هو عينه فيكون قديما مستغنيا عن الصانع وهو محال .

وأن لا يكون للخالق تعلق بالعالم سوى أنه أقدم منه وقادر عليه من غير صنع وتأثير في ضرورة تكونه بنفسه وهذا لا يوجب كونه خالقا ، والعالم

---

١ - ينظر تبصرة الأدلة (جـ ٥٣٦-٥٣٧) بتصرف

(٢) تبصرة الأدلة، أبو المعين النسفي ١ / ٤٩٤.

مخلوقات له فلا يصح القول بأنه ليس خالق العالم وصانعه . هذا خلف)[1]
وهذا أيضا مذهب سلف الأمة (مذهب السلف أن أفعال الله تعالى ليست محدثة ، وإنما هي صفات له عزوجل ،قائمة به كالخلق والرزق، والذي عليه السلف أن الخلق غير المخلوق ، فالخلق فعل الخالق ، والمخلوق مفعوله، وأفعال الرب قائمة به ، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم – يستعيذ بها كصفاته سبحانه فيقول : " أعوذ برضاك من سخطك ،وبمعافاتك من عقوبتك "[2] ولو كان الرضا والمعافاة أفعالا محدثة ما جازت الاستعاذة بها)[3]
وأما عن كونه – تعالى– موصوف في الأزل بالخالقية، فيقول: « اختلف القائلون بحدوث التكوين، هل كان – سبحانه– في الأزل خالقاً رازقاً محيياً ومميتاً أم لا؟ فذهب جمهور المعتزلة وجميع متكلمي أهل الحديث أنه ما كان خالقاً حتى حدث المخلوق، وكذا سائر الصفات، وقال أصحابنا إنه كان خالقاً لقيام صفة الخلق وهو التكوين بذاته في الأزل، كما كان عالماً قادراً سميعاً بصيراً، وقالت الخصوم – ومنهم الأشاعرة – : إن ما كان من صفات الذات فهو أزلي، وما كان من صفات الفعل فهو حادث » [4].

---

١ –شرح العقائد النسفية (للتفتازاني (صـ ٧١).
٢ – معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود
المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ)
الناشر: المطبعة العلمية – حلب (جـ١/ صـ ٢١٤) الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢م
٣ لوامع اليقين في أصول الدين – أ.د عبد الله يوسف الشاذلي – (جـ٢/ صـ ٢٨٠)
(٤) انظر: تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ١ / ٤٩٤. بتصرف يسير. وهذه

وسار الماتريدية على هذا المنهج في حديثهم عن التكوين، فاللامشي والصفار البخاري في حديثهما عن تلك المسألة يرتكز حديثهما على التفرقة بين التكوين والمكون، وأن حدوث تلك الصفات – أي صفات الأفعال – محال(١).

وأبو البركات النسفي يؤكد هو الآخر على أن التكوين غير المكون، وأنه أزلي، ثم يتعرض لرأي الأشاعرة واستدلالاتهم والرد عليهم (٢).

والملا علي القاري في شرحه للفقه الأكبر يتناول تلك المسألة بالتفصيل، فيذكر رأي الماتريدية وأدلتهم، ورأي الأشاعرة وأدلتهم والرد عليهم، ثم بعد هذا يقول: «والتحقيق أن التكوين صفة أزلية لله تعالى لإطباق العقل والنقل على أنه خالق للعالم ومكون له، وامتناع إطلاق اسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً له قائماً به، فالتكوين ثابت له أزلاً وأبداً، والمكون حادث بحدوث التعلق، كما في العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التي لا يلزم من قدمها قدم متعلقاتها؛ لكون تعلقاتها حادثة»(٣).

المسألة تناولها الإمام الغزالي مدافعاً عن الأشاعرة كما مر.

(١) انظر: التمهيد لقواعد التوحيد للامشي ص ٧٤. وتلخيص الأدلة لقواعد التوحيد للبخاري ص٧٣١، ٧٣٢.

(٢) انظر: الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي ص ١٩٥، ٢٠٣.

(٣) منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، الملا علي القاري ص ٨٦، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م. وانظر: رده على الأشاعرة نفس المرجع ص ٨٦ وما بعدها.

وهذا ما فعله البياضي في إشارات المرام، فتناول المسألة بالتفصيل، وذكر اعتراضات الأشاعرة عليهم وتناولها بالرد إلى أن قال : (والحاصل أن التكوين ليس بمعني التأثير بل صفة حقيقية بها التأثير والإيجاب البتة عند تعلق الإرادة والاختيار كما دل الصفات المشتقات وإليه أشار بالصفة الأزلية وعدم المخلوقية والمغايرة للمخلوق في المآل)[1]

فخلاصة ما ذهب إليه الماتريدية حول هذه الصفة ما يلي :-

١-صفة التكوين صفة حقيقية وليست عبارة عن تعلق القدرة والإرادة كما يقول الأشاعرة .

٢-أن صفات الأفعال من التخليق والإنشاء والإبداع وغير ذلك راجعة إلى صفة أزلية قائمة بالذات هي الفعل " والفعل صفته في الأزل".

٣-أن التكوين غير المكون وفيه رد على الأشاعرة والمعتزلة الذين يقولون بأن التكوين عين المكون محتجين – المعتزلة وغيرهم – بأن التخليق لو كان غير المخلوق لزم الإرتباط بينهما فإن كان التكوين قديما لزم قدم المكون – أي قدم العالم وقد تبين بطلانه.

٤-الرد على من أرجع صفات الأفعال –وخصوصا التكوين – إلى الاعتبارية كالأشاعرة الذاهبين إلى أن التكوين وسائر صفات الأفعال ليست صفات حقيقية بل أمر اعتباري يحصل في العقل من نسبة الفاعل إلى المفعول وليس مغاير للمفعول فيلزم منه أن التكوين عين

---

١ – إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان / للعلامة كمال الدين بن حسن البياضي زادة الرومي الحنفي (صـ ١٨٧) طـ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٧١م.

المكون. وقد رد الماتريدية على ذلك .هذه هي أهم النقاط التي استخلصناها من واقع ما سبق.

رأي الباحث

ومن خلال ما سبق من عرض الآراء فيما يتعلق بصفة التكوين فإن الباحث يرى قوة رأي الأشاعرة من أن صفات الأفعال راجعة إلى القدرة وهذا أقرب إلى التحقيق العقلي .

أما الماتريدية فإن موقفهم أقرب إلى ظواهر النصوص النقلية فإني أميل إلى رأي الأشاعرة في هذه المسألة والله الموفق .

الـخـاتـمـة

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه ، نحمدك ربنا أن هديتنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا فضلك علينا ومنك ونصلى ونسلم على خير خلقك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

بعد توفيق الله تعالى لى لعمل هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت عليها من خلال إعدادي لهذا العمل الطيب المبارك بإذن الله تعالى وهذه النتائج هي :-

أولا: صفة التكوين من الصفات المختلف فيها – وهي من المسائل الفرعية التي لا تمس أصول العقيدة – بين أهل العلم ولذلك نشأ خلاف حولها بين مثبت لها كجمهور الماتريدية وبين ناف لها كالأشاعرة والمعتزلة ...إلخ .

ثانيا : أما الماتريدية فيرجعون صفات الأفعال إلى صفة أزلية قديمة تسمى التكوين، ولهذا فإن الماتريدية قالوا بالمغايرة بين التكوين والمكون، فالتكوين قديم والمكون حادث، والتأثير والإيجاد أمر حقيقي موجود ولابد من قيام صفة له غير القدرة.

ثالثا : تبين لنا أن الأشاعرة يرجعون صفات الأفعال إلى صفة القدرة، وأنها حادثة، وفرقوا بين الوصف والفعل، فالله Y متصف بها أزلاً؛ لأنه أخبرنا بذلك، أما الفعل فهو حادث. إذن: صفات الأفعال حادثة، ولهذا لم يفرقوا بين التكوين والمكون لأن التكوين حادث والمكون حادث « فالتكوين إذن عند الأشعري هو وصف لنفس تعلق القدرة التنجيزي بملاحظة أثره.... وهو وصف حادث لله تعالى، وهو ليس أمراً وجودياً قائماً بالله تعالى، بل نسبة إضافية بين المخلوق وبين الله تعالى، فهو من أوصاف الأفعال، فإن أفعال الله تعالى عند الأشاعرة هي التعلقات التنجيزية بين القدرة والمقدورات، ثم تتصف تلك

التعلقات بكونها تكويناً أو ترزيقاً أو إحياء أو إماتة أو انتقاماً.... الخ بحسب الأثر المترتب عليها » [1].

رابعا : يبدو لي أن الخلاف بينهما في التعلق التنجيزي الحادث، فالأشاعرة يرجعون التعلق التنجيزي الحادث إلى صفة القدرة، أما الماتريدية لم يرتضوا أن يكون هذا التعلق لصفة القدرة وإنما يرجع إلى صفة قديمة تسمى التكوين، واتفقا على أن التعلق الصلوحي القديم يرجع إلى صفة القدرة.

خامسا: موقف الماتريدية هو أقرب كثيرا إلى ظواهر النصوص التي تبرهن على وجود هذه الصفة أما موقف الأشاعرة فهم أقرب إلى التحقيق العقلي ولهذا يمثل الجانب الأقوى .

سادسا: هذا الخلاف الذي دار بين العلماء – قطبي أهل السنة – الماتريدية والأشاعرة لا يقدح في أصل العقيدة سواء للمصيب أو المخطئ .

سابعا: وجدت قوة الحيادية لدى بعض العلماء كالعلامة التفتازاني فنظرتهم ثاقبة وتحليلاتهم تمتاز بالدقة وقد بينت هذه الحيادية والشفافية في البحث .

ثامنا : حرص أهل السنة على تنزيه الله تعالى حيث أجمعوا على عدم تعلق الحوادث بذاته خلافا للكرامية .

هذه هي أهم النتائج التي وصلت إليها من خلال عملي لهذا البحث والله تعالى الموفق .

---

(١) مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية، ابن كمال باشا، ص ٢٥.

المراجع والمصادر

١ - شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني ط المكتبة الأزهرية

٢ - كتاب أصول الدين المؤلف: جمال الدين أحمد بن محمد بن سعيد الغزنوي الحنفي /المحقق: الدكتور عمر وفيق الداعوق الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان/ الطبعة: الأولى، ١٤١٩ - ١٩٩٨

٣ - البيهقي وموقفه من الإلهيات / أصل الكتاب : رسالة دكتوراة من كليه الشريعة والدراسات الاسلامية - جامعة الملك عبد العزيز / المؤلف : أحمد بن عطية بن علي الغامدي. الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة : الثانية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

٤ - حاشية السيالكوتي على الخيالي على شرح العقائد النسفية، عبد الحكيم السيالكوتي

٥- حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد، المسمى (تحفة المريد على جوهرة التوحيد . تأليف إبراهيم بن محمد البناجوري . تحقيق : علي جمعة . ط دار السلام . مصر سنة ٢٠٢١م.

٦- . تفسير القرآن العظيم المسمى بتأويلات اهل السنة لأبي منصور الماتريدي / تحقيق فاطمة يوسف الخمني / ط مؤسسة الرسالة ٢٠٠٤م.

٧- تبصرة الأدلة في أصول الدين للإمام أبي المعين النسفي الماتريدي // تحقي ق : أ.د محمد حامد الأنور مكتبة الكليات الأزهرية ٢٠١١م

٨- شرح العقيدة الطحاوية في العقيدة السلفية تأليف قاضي القضاة العلامة صدر الدين ابن أبي العز الحنفي / تحقيق أحمد محمد شام / ط مكتبة الرياض الحديثة – بالرياض بدون

٩- شرح العقيدة الطحاوية المسماه (بيان السنة والجماعة للإمام الجليل أبي جعفر الطحاوي – تأليف العلامة المحقق عبد الغني الغنيمي الحنفي الدمشقي / قدم له الأستاذ العلامة الشيخ محمد صالح الفرفور / طـ دار الفكر – بيروت – لبنان ١٩٩٥م.

١٠- شرح العقائد النسفية للتفتازاني ومعه كتاب العقائد النسفية للعلامة نجم الدين النسفي السمرقندي / طـ المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ٢٠١٤م

١١- التمهيد للباقلاني . المؤلف بن الطيب أبو بكر الباقلاني . تحقيق ونشر د/ يوسف مكارثي . ط : بغداد . المكتبة الشرقية . بيروت . سنة ١٩٥٧م .

١٢- والروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية للعلامة الحسن بن عبد المحسن المشهور بأبي عدية / طـ مجلس دائرة المعارف الطامية بالهند بحيدر آباد الدكن ١٣٢٢هـ.

١٣- ، لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، الرازي ، المطبعة الشرفية – القاهرة، بدون تاريخ أو رقم الطبع،

١٤- شرح المواقف . المؤلف : علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني . ط : مطبعة السعادة . مصر .

١٥- هوامش على العقيدة النظامية، الأستاذ الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي

١٦- الاقتصاد في الاعتقاد، تأليف أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي . ط دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . سنة النشر ١٤٢٤هـ . ٢٠٠١م .

١٧- كتاب المناظرات للإمام فخر الدين الرازي تحقيق د. عارف تامر – بيروت – لبنان ١٩٩٢م.

١٨- معالم أصول الدين، . أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن الملقب بفخر الدين الرازي . تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد . ط : دار الكتاب العربي . لبنان . بدون ٠

١٩- كتاب المناظرات للإمام فخر الدين الرازي

٢٠- الآمدي وآراؤه الكلامية، أ.د/ حسن الشافعي

٢١- أبكار الأفكار في أصول الدين . تأليف : علي بن محمد الآمدي . ط : دار الكتب العلمية . بيروت . سنة النشر ٢٠٠٣م٠

٢٢- المواقف للإيجي / .طـ دار الجيل – بيروت ١٩٩٧م

٢٣- شرح المقاصد في علم الكلام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني / الناشر دار المعارف النعمانية – باكستان سنة النشر ١٤٠١هـ – ١٩٨١م

٢٤- حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح العقائد النسفية

٢٥- حاشية الخيالي والعصام على شرح العقائد النسفية // طـ المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، بدون تاريخ.

٢٦- سير أعلام النبلاء// للإمام الذهبي / الطبقة الخامسة

٢٧- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود

المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي/الناشر: المطبعة العلمية – حلب الطبعة: الأولى ١٣٥١ هـ – ١٩٣٢م

٢٨- لوامع اليقين في أصول الدين – أ.د عبد الله يوسف الشاذلي

٢٩- تلخيص الأدلة لقواعد التوحيد للبخاري أبو إسحاق إبراهيم بن

إسماعيل البخاري . تحقيق : أنجيليكا برودرسن . ط : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية . بيروت . ١٤٣٢هـ . ٢٠١١م ٠

٣٠- منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، الملا علي القاري دار البشائر الإسلامية – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣١- إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان / للعلامة كمال الدين بن حسن البياضي زادة الرومي الحنفي ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٧١م.

٣٢- مسائل الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية، ابن كمال باشا، تأليف: د/ سعيد فوده . ط : دار الفتح للدراسات والنشر . الأردن . ٢٠٢١م ٠